

خلال حفل نظمته وزارة الداخلية..

## "بحر": فتح معبر رفح وفق اتفاقية 2005 مرفوض وطنيا وفصائليا



أفاق

ماجد أحمد أبو مراد

majedplc@hotmail.com

### نحو وحدة الوطن

المواطن الفلسطيني تواق للوحدة والمصالحة الحقيقية التي يجب أن تشق طريقها لأرض الواقع ولا تبقى حبيسة الأفكار والعقول، بعد توقيع اتفاق المصالحة في العاصمة المصرية مؤخرًا، وبعد زيارة الحكومة لغزة وتسلمها للمعايير وكل الخطوات التي تم اتخاذها في الأونة الأخيرة صحيح أنها تبشر بخير لكن المطلوب أن يلمس المواطن آثار المصالحة على أرض الواقع، وهنا ننصح الحكومة بالمسارعة لإظهار آثار المصالحة على الأصدقاء التالية:

#### المعابر

لا بد من فتح معبر رفح بالسرعة الممكنة ودون قيد أو شرط بتوافق فلسطيني مصري بعيدًا كل البعد عن اتفاقية أوسلاند عام 2005م لأن المعبر شأن فلسطيني مصري لا علاقة للاحتلال ولا حتى للأوروبيين به، ولا أعلم مبررًا منطقيًا واحدًا لنية السلطة تفعيل هذا الاتفاق الذي عفا عليه الزمن وانتهت مدته القانونية، وليس هناك من عاقل يستدعي الاحتلال أو أي جهة من شأنها أن تنتقص من سيادته وسيطرته على معابره الجوية أو البحر أو البرية، لذلك كله على الحكومة أن تعمل وفق رغبات وطموحات شعبها وليس طبقًا لمتطلبات الاحتلال.

#### التشريعي

لزوم وحدة الوطن تستدعي تفعيل المؤسسة التشريعية ودعوتها للانعقاد بكل هيئتها وكامل كتلتها وقوائمها البرلمانية كافة، حتى تمارس أعمالها الرقابية والتشريعية لا سيما توحيد الأنظمة والتشريعات المعمول بها حاليًا في جناحي الوطن، ومن الضرورة بمكان عرض أي حكومة على المجلس التشريعي لنيل الثقة وفقًا لأحكام القانون والدستور وهذا ادعى لاحترام العالم لنا وأفضل للحكومة.

أضف إلى ذلك أنه لا يعقل أن تعطّل مؤسسة مهمة بحجم المجلس التشريعي خاصة أنها منتخبة وتعتبر عن توجهات الشعب الفلسطيني، وليس من الانصاف لنواب الشعب أن يتم محاربتهم كما حاربهم الاحتلال بالاختطاف والاعتقال على مدار السنوات العشر الأخيرة.

#### الموظفين

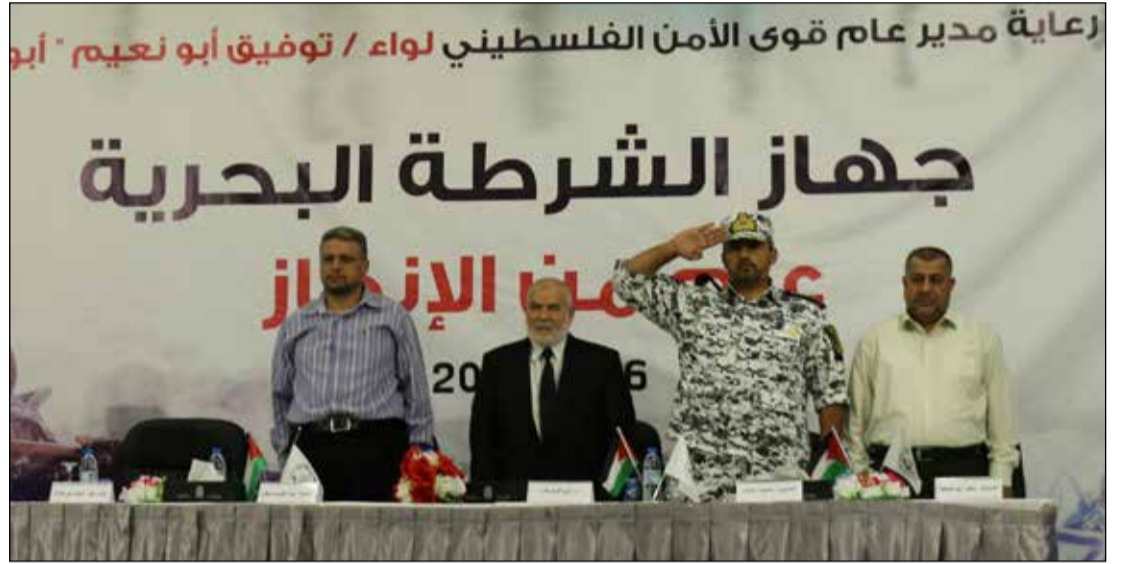
الوظيفة العمومية حق للمواطن فلا يجوز من النواحي الأخلاقية والوطنية والإنسانية أن نجد أحد من وظيفته ونلقى به إلى المجهول، بل واجب الحكومة أن تبسط جناح الود والرحمة للمواطنين كافة، وفي مقدمتهم من هم في الوظيفة العمومية، وعليه أرى أنه من واجب واجبات الحكومة ومتطلبات المصالحة السير قدمًا نحو دمج الموظفين في موازنة السلطة ليصبحوا مثل بقية زملائهم وأخوانهم بالوظيفة العامة، وعلى الحكومة أن تستذكر أن جيشًا من موظفي غزة كانوا يقدمون الخدمات الصحية والتعليمية والأمنية وغيرها من الخدمات للمواطنين دون تمييز وعلى مدار عشر سنوات من الزمن دون تراخي ولا إهمال ومن الواجب انصافهم وأقل الانصاف دمجهم في موازنة السلطة دون المساس بمسماياتهم أو درجاتهم الوظيفية.

#### الكهرباء

على الرغم من انطلاق قطار المصالحة واستلام الحكومة للمعابر والوزارات والهيئات الحكومية في قطاع غزة غير أن أزمة الكهرباء ما زالت على حالها، كان المواطن ينظر لتحسن تدريجي في جدول الكهرباء الأمر الذي لم يحدث حتى الآن، وهنا أود التذكير بأن الالتزام الأدبي والأخلاقي للحكومة تجاه المواطنين يفرض عليها توفير كميات الكهرباء بشكل متساوي بين محافظات الوطن كافة دون تمييز، الكهرباء في غزة يجب أن تكون مثل رام الله ونابلس وغيرها من مدن الضفة، ومن الواجب أن نساهم بين المواطنين في الخدمات المقدمة، وهذا الأمر بمقدور الحكومة الوفاء به من الناحية الفنية فهو ليس مستحيل، والكل يعلم أن المشكلة سياسية ووجب الان إيجاد الحلول المناسبة لها بعد توفر الحل السياسي المتمثل بالمصالحة.

#### وأخيرًا

هناك العديد من المشكلات والأزمات مثل: الصحة، البطالة، التعليم، الانتماء الوطني وتعزيز مفاهيمه في أذهان المواطنين وخاصة الجيل الصاعد منهم، وكذلك مشكلة الأجهزة الأمنية وعقيدتها ونظرتها للاحتلال... كلها مشكلات وجب البحث لها عن حلول عاجلة حتى يشعر المواطن بالمصالحة بشكل عملي وحقيقي وليس وهمي.



إطار فرض شروط أو معادلات معينة من شأنها تغيير مبادئ المقاومة أو التقليل من أهمية صفقات التبادل، مشددًا على أن المقاومة ستعمل على استرداد جثامين الشهداء بطريقتها الخاصة، مؤكدًا حق شعبنا بالمقاومة، ومثمنًا دور الشرطة البحرية في حفظ الأمن وحماية الحدود البحرية على طول ساحل قطاع غزة.

جاءت تصريحات "بحر" لدى مشاركته يوم أمس الأول في حفل نظمته الشرطة البحرية بوزارة الداخلية في غزة بمناسبة عام على تأسيسها، بحضور كوكبة من القيادات الأمنية وكبار الضباط ومدراء الأجهزة الأمنية والشرطية. ورفض "بحر" مساومة الاحتلال للمقاومة على تسليم جثامين شهداء النفق في

أكد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن فتح معبر رفح وفق اتفاقية 2005 مرفوض وطنيًا وفصائليًا، مؤكدًا على ضرورة المضي في تنفيذ المصالحة الوطنية ضمن بناء استراتيجية وطنية وعقيدة أمنية تهدف إلى تحرير فلسطين، وعلى قاعدة الشراكة الوطنية في البناء والتحرير،

## التشريعي يهنئ اللواء "أبو نعيم" بالسلامة ويستنكر محاولة الاغتيال الفاشلة



إلقاء القبض على المخربين والفاعلين الذين يقفون خلف محاولة الاغتيال وتقديمهم للمحاكمة العاجلة.

ودعا وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية للضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه العبث بأمن الوطن والمواطن، ودعا التصريح لسرعة

هنا وفد من نواب المجلس التشريعي وكيل وزارة الداخلية اللواء توفيق أبو نعيم بنجاحته من محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها مؤخرًا، مؤكداً على أن المحاولة كانت بهدف ضرب وحدة شعبنا وتخريب جهود المصالحة الوطنية، محمّلين الاحتلال الاسرائيلي وأعوانه المسؤولية الكاملة عن تلك المحاولة الفاشلة، ومشددًا على ضرورة ملاحقة العابثين بأمن شعبنا وقياداته، وتقديمهم للمحاكمة العاجلة.

وكان المجلس التشريعي قد أصدر تصريح صحفي استنكر فيه محاولة الاغتيال الفاشلة،



تصدر عن الدائرة الإعلامية في  
المجلس التشريعي الفلسطيني

#### تصميم وإخراج

رائد توفيق الدحدوح أحمد جهاد سويدان

#### تحرير ومتابعة

حسام علي جججوج

#### مدير التحرير

ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان  
AL - PRLMAN

## بحضور نواب فتح وحماس.. التشريعي يعقد جلسة خاصة بمناسبة مئوية "بلفور"، ويصفه بخطيئة القرن ويندد بريطانيا الداعم للكيان



التحرك الجدي لإقامة الدعاوى القضائية بحق بريطانيا ومطالبتها بالتعويض عن الأضرار المدمرة التي سببتها للشعب الفلسطيني طيلة المئة عام المنصرمة، "البرلمان" تابعت الجلسة وأعدت تقريراً مفصلاً عن وقائعها.

07 - 04 &lt;&lt;&lt;

مع هذا الوعد المشؤوم على المستوى الدولي والإقليمي والوطني. واعتبر النواب أثناء جلستهم العلنية أن وعد "بلفور" بمثابة جريمة تستوجب الملاحقة القانونية ولا تسقط بالتقادم، منددين بالانحياز الدولي للاحتلال، فيما دعا التقرير السلطة التنفيذية إلى

وندد النواب بسياسة بريطانيا وعنجهية رئيسة حكومتها، داعين لضرورة تقديم بريطانيا اعتذاراً للشعب الفلسطيني عن كل المآسي التي ترتبت على وعد "بلفور" بعد مائة سنة من صدوره، وأوصى النواب بضرورة أن يسن المجلس التشريعي قانون يعتبر وعد "بلفور" جريمة دولية، ويجرم التعاطي

عقد المجلس التشريعي الفلسطيني نهاية الأسبوع المنصرم بمقره جلسة خاصة بمناسبة مرور مائة سنة على وعد "بلفور"، بحضور نواب عن قائمتي فتح وحماس الذين ناقشوا خلال الجلسة التقرير الذي أعدته اللجنة القانونية بهذا الخصوص ونفت فيه أي قيمة قانونية للوعد المذكور.

## النائب حسن يوسف: ورقة المقاومة ليست للمفاوضات وسنشكل جيشاً وطنياً بعد التحرير

على طاولة المفاوضات." وطالب يوسف الفصائل بضرورة الوقوف في وجه كل من يعطل المصالحة ويعيق عجلة سيرها، لأنها مطلب وطني ومصالح شعبية. وطالب الجميع بضرورة عقد لقاء بجمع كل الفصائل لبحث كافة القضايا الوطنية والإسراع بتشكيل حكومة وحدة وطنية، يشارك فيها الكل الفلسطيني، كذلك العمل على إجراء انتخابات عامة وشاملة تمهيداً لبناء منظمة التحرير وترتيب البيت الفلسطيني.



أكد النائب حسن يوسف، أن سلاح المقاومة هو حق للشعب الفلسطيني، وهو باق ما بقي الاحتلال جاثماً على أرض فلسطين، مؤكداً أن هذا السلاح ليس للمفاوضات ولم يكن يوماً من الأيام كذلك، وأوضح "يوسف" في تصريح صحفي أصدره مؤخراً أن منسوب الثقة بالمصالحة يقل فيما يزيد منسوب القلق العام، وذلك نظراً لبطء تنفيذ اتفاق المصالحة.

ودعا في الوقت ذاته لتحديد موقف سياسي موحد، يخدم القضايا الوطنية الكبرى كالقدس وحق العودة والأسرى وإقامة الدولة الفلسطينية.

وأردف: "حينما تتحرر فلسطين سنتفق حينها على جيش وطني وسلاح واحد نحمي به وطننا، أما الآن فلن يسمح لأي أحد تسول له نفسه، أن يضع سلاح المقاومة

## للمرة الثالثة على التوالي.. الاحتلال يجدد الإداري

### للنائب ابراهيم دجبور



للمرة الثالثة على التوالي جددت محاكم الاحتلال الصورية الاعتقال الإداري بحق النائب في المجلس التشريعي إبراهيم محمد صالح دجبور (52 عاماً)، من مدينة جنين، وذلك لمدة أربعة شهور جديدة. وكانت قوات الاحتلال قد أعادت اختطاف النائب "دجبور" بتاريخ 23/3/2017 وذلك خلال مروره من حاجز عسكري مفاجئ قرب بلدة عرابة في الضفة الغربية المحتلة، وبعد أيام من اختطافه صدر بحقه قراراً بالحبس الإداري لمدة أربعة شهور، وتم التجديد له مرة ثانية وثالثة على التوالي، حيث أمضى حتى الآن 8 شهور في الإداري، علماً بأن قوات الاحتلال كانت قد اختطفته سابقاً في العام "2014م" وأمضى عدة شهور في الحبس الإداري التعسفي.

والقانون الدولي الإنساني، مطالباً المؤسسات الحقوقية الدولية، والبرلمانات العربية والإسلامية والدولية بتحمل مسؤولياتها والضغط على الاحتلال لضمان الافراج عن النواب المختطفين كافة.

بدوره ندد مدير الدائرة الإعلامية بالمجلس التشريعي ماجد أبو مراد بإجراءات الاحتلال بحق نواب الشعب الفلسطيني، مؤكداً أنها غير قانونية وليست إنسانية وتتعارض مع القانون الدولي

## اللجنتان القانونية والرقابة في المجلس التشريعي تستمعان لمسؤولين حكوميين



وعدت اللجنتان الأجهزة الأمنية في قطاع غزة إلى ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات الأمنية اللازمة وعدم التراخي في متابعتها للحفاظ على حالي الاستقرار والسلم الاجتماعي. وعلى الصعيد الاقتصادي والصحي أكدت اللجنتان أنهما تنظران بعين الخسارة البالغة لما حدث بعد تسليم المعابر بالسماح بدخول بعض البضائع المخالفة للقانون والمواصفات الصحية والمنتبهة الصلاحية والتي كانت محجوزة سابقاً على المعابر كونها تعرض حياة المواطنين وصحتهم للخطر، داعية جهات الاختصاص إلى ضرورة المتابعة

وعدت اللجنتان القانونية والرقابة في المجلس التشريعي الفلسطيني جلسة استماع لمسؤولي ملفات كل من الاقتصاد والمالية والمعابر في قطاع غزة واستمعت منهم لشرح حول آخر المستجدات المالية والاقتصادية وحالة المعابر خاصة بعد تنفيذ ما تم الاتفاق عليه مؤخراً في القاهرة وتسليم معابر قطاع غزة لحكومة "الحمدين"، وبعد الاستماع لشرح مفصل حول الموضوعات المطروحة أكدت اللجنتان تقديرهما للجهود التي بذلها الموظفون على المعابر في المرحلة السابقة على المستويين الأمني والمدني وضبط الحالة الأمنية والاقتصادية

والحركة التجارية حفاظاً على صحة المواطنين وأحوالهم المعيشية، ودعت اللجنتان للحفاظ على هذه الإنجازات المكتسبة والعمل على تطويرها بروح الشراكة الوطنية. ونددت اللجنتان بحالة الإقصاء الكامل للموظفين والتفريغ للمكونات الأمنية في المعابر بعيداً عن الشراكة الوطنية والتكامل الإداري والأمني، محذرة من الانعكاسات السلبية لذلك على حالة الأمن والاستقرار في قطاع غزة، كما حذرت اللجنتان من مغبة استغلال ذلك لإحداث ثغرات أمنية تعرض أمن الوطن والمواطن للخطر.

عقدت اللجنتان القانونية والرقابة في المجلس التشريعي الفلسطيني جلسة استماع لمسؤولي ملفات كل من الاقتصاد والمالية والمعابر في قطاع غزة واستمعت منهم لشرح حول آخر المستجدات المالية والاقتصادية وحالة المعابر خاصة بعد تنفيذ ما تم الاتفاق عليه مؤخراً في القاهرة وتسليم معابر قطاع غزة لحكومة "الحمدين"، وبعد الاستماع لشرح مفصل حول الموضوعات المطروحة أكدت اللجنتان تقديرهما للجهود التي بذلها الموظفون على المعابر في المرحلة السابقة على المستويين الأمني والمدني وضبط الحالة الأمنية والاقتصادية

## أثناء وقفة احتجاجية نظمها التشريعي ووزارة الثقافة

### "بحر" وعد "بلفور" المشنوم قمة الظلم للشعب الفلسطيني

السلطانية الداعمة للمصالحة وانهاء الانقسام، داعياً كل الأطراف للعمل على توحيد الشعب الفلسطيني بشكل عملي وليس قولاً فحسب، ومشيراً لبرامج وزارته الثقافية الرامية للتعبير عن رفض شعبنا للوعد المشنوم والتمسك بالتأبوت الوطنية والسعي نحو إيجاد جيل يؤمن بثقافة مقاومة الاحتلال.

لا مشاريع التسوية

من طرفه جدد القيادي بحركة الجهاد الإسلامي خالد البطش في كلمته التي ألقاها نيابة عن القوى الوطنية والإسلامية، رفض كل مشاريع التسوية مع الاحتلال، مندداً بكل الوسائل والمشاريع التي تنتقص من حقنا وتسلب أرضنا، معلناً تمسك شعبنا بمقاومته للاحتلال حتى يندحر عن أرضنا وتعود فلسطين لأصحابها، مشدداً أن وعد "بلفور" لن يصمد تاريخياً أكثر من ذلك لأنه وعد مرفوض ترفضه أجيال المسلمين والجمهير الحرة من طنجا إلى جاكارتا، داعياً جماهير شعبنا لعدم الانشغال بالصراعات الجانبية والتركيز على وحدة الأمة وهدفها المركزي وهو تحرير فلسطين.

لن ننسى

أما المختار أبو أسامة الزريعي وهو أحد وجهاء قطاع غزة فقد أكد في كلمته التي ألقاها نيابة عن الوجهاء والمخاتير بطلان المقولة الصهيونية القائلة: "أن الكبار يموتون والصغار ينسون" وأضاف بقوله: "لن ننسى أرضنا، ولن نقبل بوعد مشنوم رفضته كل الأجيال الحرة".



الغرب وضرب العالم العربي في مقتل. وعد مشنوم ومرفوض من ناحيته أكد وكيل وزارة الثقافة د. أنور البرعاوي أن وعد "بلفور" مشنوم ومرفوض من قبل كل فئات الشعب الفلسطيني، مجدداً تمسك شعبنا بأرضه وقدمه وثوابته، محملاً بريطانيا المسؤولية الاعتبارية والأخلاقية والقانونية عن كل ما ترتب على وعد "بلفور" المشنوم منذ إصدار الوعد وحتى يومنا هذا، ومطالباً بتعزيز ثقافة الأجيال العربية نحو رفض الاحتلال وعدم قبوله في المحافل الرسمية والأهلية.

وطالب "البرعاوي" بتعزيز الثقافة الوطنية العربية في وجه ممثلي الاحتلال والتضييق عليهم انسجاماً مع طموحات وتطلعات الشعوب الراضية لقبول الاحتلال، داعياً الرؤساء العرب لمقاطعة حكومة بريطانيا الحالية برئاسة "ماي" التي تتحدى مشاعر العرب بدعمها للكيان وإصرارها وتأييدها لوعد "بلفور" بمناسبة مؤتيته. وأشاد "بحر" بمقاومة شعبنا الراضية لمشاريع التسوية والانهازم، مترحماً على شهداء النفق الذين ضحوا بأرواحهم من أجل شعبهم والتمسك بمبدأ المقاومة، مضيفاً بأن المقاومة مستمرة في محاربة دولة الكيان التي أراد بلفور أن يغرسها في قلب العالم العربي كخنجر مسموم لتحقيق مصالح

نظم المجلس التشريعي بالتعاون مع وزارة الثقافة وقفة احتجاجية رافضاً لوعد "بلفور" بمشاركة النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر والوكيل المساعد لوزارة الثقافة د. أنور البرعاوي وأركان وزارة الثقافة وكوكبة من الوجهاء والمخاتير في قطاع غزة، وذلك بمقر المجلس التشريعي نهاية الأسبوع المنصرم بالتزامن مع الذكرى المئوية لوعد "بلفور"، وأكد المتحدثون على رفض شعبنا لوعد "بلفور" مؤكداً على ضرورة حمل بريطانيا على الاعتراف بخطيئتها الكبرى والاعتذار للشعب الفلسطيني عن كل ما ترتب على الوعد المشنوم.

بدوره ندد "بحر" بموقف رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي التي عبرت عن فخرها بدور بلادها في إقامة دولة الكيان الصهيوني وأصرت على الاحتفال بمئوية وعد "بلفور" في تحدي واضح وصريح لقادة الأمة العربية وزعمائها، وحمل "بحر" بريطانيا المسؤولية التاريخية والاعتبارية والقانونية والأخلاقية عن الوعد المشنوم وطالبها بالاعتذار للشعب الفلسطيني، مؤكداً أن الوعد المذكور يشكل قمة الظلم للشعب الفلسطيني، وهو في الوقت ذاته قمة العار للدولة البريطانية وحكوماتها المتعاقبة ولكل أحرار العالم.

ورفض محاولات بعض الجهات والدول الساعية نحو التطبيع مع الاحتلال واللهاث خلف إقامة العلاقات الثنائية معه سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو حتى الثقافي، داعياً لإغلاق الأبواب



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

## في ظل خطيئة "بلفور" وإصرار "ماي" على عدم الاعتذار

في الذكرى المائة لوعد بلفور المشؤم الذي منح بموجبه من لا يملك لمن لا يستحق حيث منحت بريطانيا أرض فلسطين للصهيونية العالمية لإقامة وطن قومي لهم فيها بدعوى باطلة مفادها "أنها أرض بلا شعب، ويجب أن تكون لشعب بلا أرض"، وهنا فإنني أحمل بريطانيا ملكة وحكومة ومفكرين ومؤسسات المسؤولية الكاملة عن هذه الجريمة البشعة بحق الشعب الفلسطيني وبحق الإنسانية جمعاء، وإنني باسم المجلس التشريعي الفلسطيني وباسم الشعب الفلسطيني أطالب بريطانيا أن تكفر عن جريمتها الكبرى وتقدم اعتذاراً عاجلاً للشعب الفلسطيني، والمبادرة بتقديم كافة أشكال الدعم السياسي والاقتصادي للقضية الفلسطينية، تكفيراً عن الخطيئة الكبرى بحق شعبنا وقضيتنا المقدسة. إن وعد بلفور المشؤم يشكل انتهاكاً صارخاً لأدني مبادئ حقوق الإنسان التي كفلها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ولا بد من تظافر الجهود من كافة منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية لرفع الدعاوى ضد بريطانيا أمام المحاكم الجنائية والدولية ومحاكمتها كمجرمة حرب بحق الشعب الفلسطيني. في ظل هذا الوعد المشؤم ما زلنا نرقب أداء السلطة الفلسطينية السلبية تجاه المقاومة في الضفة الغربية المحتلة واستمرار التنسيق الأمني وملاحقة المقاومة ورجالها الأبطال، كان حري بالسلطة أن ترفع يدها الثقيلة عن المقاومة كرد طبيعي على ممارسات الاحتلال وعدم مبالاة المجتمع الدولي بمصائب شعبنا. إن الذكرى الأليمة والمتمثلة بمرور قرن على وعد بلفور المشؤم تشكل حافزاً أساسياً لالتفاف وطني كامل حول الثوابت الفلسطينية، والعمل بكل السبل والوسائل لتحرير فلسطين الأرض والمقدسات والإنسان، إنها ذكرى توجب علينا أن نستمر ونمضي قدماً نحو استكمال حلقات المصالحة الوطنية لتكون صفاً واحداً.

إن إصرار رئيسة الحكومة البريطانية تيريزا ماي على عدم الاعتذار عن وعد بلادها لهو جريمة كبرى تضاف إلى جرائم بريطانيا، وإن تفاخرها بهذا الوعد ووصفه بالإنجاز التاريخي يمثل امتداداً طبيعياً لسياسة العنجهية والوقاحة البريطانية تجاه العالم العربي والإسلامي، الأمر الذي يستوجب وقفة صادقة من الشعوب العربية والإسلامية وقادة الدول الحكومات الذين نطالبهم بتحمل مسؤولياتهم التاريخية والقومية والإسلامية والتصدي لدولة الاحتلال ومحاصرة مثليه بدلاً من الهتاف خلف التطبيع.

وهنا من حقنا أن نتساءل عن السبب الكامن خلف إصرار "ماي" على عدم الاعتذار عن الوعد المشؤم على الرغم من الضغط الشعبي الكبير الذي يطالب بذلك، وعلى الرغم من عشرات الآلاف من الرسائل التي تم توجيهها للحكومة البريطانية وتطالبهم بالاعتذار عن هذه الخطيئة الكبرى، والحقيقة وأن السبب في ذلك هو عدم تحمل قادة الأمة لمسئولياتهم، ولأن العرب لم يحركوا ساكناً تجاه هذا الأمر المهم.

إن هذا الوعد المشؤم كان بنكهة صهيونية بحتة حيث صاغته لجنة صهيونية مكونة من "ناحوم سوكلوف" و"هربرت صموئيل" و"حاييم وايزمان" وغيرهم، وقد تم تقديم ستة مشاريع صيغ للتصريح من قبل الحركة الصهيونية، إلى أن تم اعتماد الصيغة النهائية.

بهذا التصريح المكون من 117 كلمة حسب النص الإنجليزي، أو 72 كلمة حسب النص العربي، غير "بلفور" تاريخاً وجغرافية منطقة بالكامل، حيث أدت نتائجه إلى اقتلاع شعب من أرضه، من دون أي حق أو سند قانوني أو أخلاقي، ليُزرع مكانه شعب آخر، عمل على استجلابه من كل أصقاع الدنيا، برواية تاريخية دينية باطلة ومزيّفة.

وهذا ما دفع المؤرخ الكبير "أرنولد توينبي" إلى الإعلان أنه كإنكليزي يشعر بالخجل والندم الشديدين على ازدواجية المعايير الأخلاقية التي حكمت سلوك حكومة بلاده في الإقدام على هذه الفعلة المنكرة.

وأخيراً فإن الحقوق لن تسقط بالتقادم ولن يضيع حق خلفه مطالب فما بلکم لو كان خلف هذا الحق شعب بكامله يطالب بحقوقه التاريخية وأرضه المقدسة التي رواها الشهداء من الصحابة والأبطال والمجاهدين بدمائهم الزكية عبر قرن من الزمان أو يزيد.

لدى تشييع شهداء النفق وتعزية ذويهم..

## "التشريعي": مقاومتنا فخرنا وبنديقتنا مقدسة وبوصلتنا نحو الاحتلال



الوحدة والحرية والتحرير. وأكد "الحية" أن العدو لن ينجو من جرائمه التي يرتكبها بحق شعبنا ومقاومتنا وأن دماء شهدائنا هي أغلى من أي ثمن، مؤكداً أن مقاومتنا راشدة تعرف كيف تدير الصراع مع العدو ومتى تضربه وتنتقم من جنوده الذي وصفهم بالجبناء.

### ويقدمون واجب العزاء لعائلات الشهداء.

وفي ذات السياق تجول وفد برلماني على بيوت عزاء الشهداء وقدموا التعازي لعائلاتهم، داعين كل أحرار العالم لمناصرة حق شعبنا في الدفاع عن نفسه أمام آلة البطش الصهيوني، مشددين أن هذا الحق كفله القانون الدولي لكل الشعوب المحتلة، وشملت جولة النواب جميع بيوت عزاء الشهداء.

### الشهداء: المفقودين بالنفق

كما قدم وفد برلماني تقدمه د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي التعازي الحارة لعائلات الشهداء المفقودين بالنفق والذين أعلنت حركة الجهاد الإسلامي رسمياً عن استشهادهم مؤخراً وذلك بعد منع الاحتلال استكمال جهود البحث عنهم.

وأكد النواب أثناء زيارتهم لبيوت العزاء على همجية الاحتلال وعدم إنسانية قواته الغادرة بالنظر على أنهم قد استهدفوا النفق على الرغم من علمهم المسبق بوجود المقاتلين فيه، منددين بإجراءات الاحتلال التي منعت كواقم الإنقاذ من استكمال عملها في البحث عن جثامين المجاهدين في باطن الأرض، وواصفين تلك الإجراءات بغير القانونية.

ومن الجدير ذكره أن قوات الاحتلال أعلنت عن انتشار واحتجاز جثامين الشهداء الخمسة الذين كانوا محاصرين في باطن الأرض وهم: بدر كمال مصبح، وأحمد حسن السباخي، وشادي سامي الحمري، ومحمد خير الدين البحيسي، وعلاء سامي أبو غراب.



شارك وفد برلماني تقدمه د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بتشيع شهداء النفق الذين قضوا مؤخراً جراء استهداف العدو لأحد أنفاق المقاومة، وضم الوفد النواب: خليل الحية، فتحي حماد، جمال نصار، يحيى العبادسة، ويونس أبو دقة، وكان النواب في مقدمة آلاف المشيعين المشاركين في جنازة الشهيد مصباح شبير ومحمد الأغا، وألقى "بحر" كلمة رثى فيها الشهداء وأكد أن مقاومتنا الفلسطينية البطلة إنما هي محل فخر شعبنا الذي يعتز بها ويدعمها ويقدم في سبيلها الغالي والنفيس.

وأوضح "بحر" أن بنديقية المقاومة مقدسة وتتخذ من الاحتلال بوصلة لها، مشدداً أنها أظهر سلاح عرفه التاريخ الحديث وأن شعبنا سيحافظ على هذا الطهر والنقاء بإبقاء بوصلة السلاح تجاه قتال الاحتلال البغيض حتى الجلاء عن أرضنا ومقدساتنا. وأكد "بحر" إن سلاح المقاومة فوق كل الاعتبارات وأن مجرد طرحه للنقاش فإن ذلك يعتبر خيانة لدماء الشهداء الأبطال وتكر مدموم للبندقية وشرف السلاح، مندداً بما أسماه مؤبياً "بلفور" الوعد المرفوض وطنياً وشعبياً وأخلاقياً، مشدداً أن شعبنا يعرف طريقه جيداً نحو التحرير والاستقلال والحرية ولن يفرط بمقدراته وسلاحه.

### وحدة حقيقية

إلى ذلك شدد النائب خليل الحية في كلمة ألقاها قبيل تشييع جثمانين الشهيد على أن اختلاط دماء الشهداء لهو أكبر دليل على وحدة شعبنا ومقاومتنا، منوهاً أن شهدائنا لا يفرقون بين فصيل وآخر فهم يعتبرون أن الجهاد والمقاومة هي طريقهم إلى الجنة ورضوان الله، وأشاد "الحية" بوحدة السلاح ووحدة الوطن وتظافر جهود المقاومين على احتلال انتماءاتهم وألوانهم السياسية، معبراً عن اعتزازه باختلاط دماء أبناء القسام مع دماء أبناء سرايا القدس على طريق

# التشريعي يعقد جلسة خاصة

## ويصفه بالخطيئة الكبرى ويدعو بريطانيا للاعتذار لشعب

**بحر:** انحياز بريطانيا للاحتلال ليس طارئاً ولا عابراً، والوعد المشؤوم إرهاب دولة وجريمة تستوجب الملاحقة



عقد المجلس التشريعي الفلسطيني نهاية الأسبوع المنصرم بمقره جلسة خاصة بمناسبة مرور مائة سنة على وعد "بلفور" وناقش النواب خلال الجلسة التقرير الذي أعدته اللجنة القانونية بهذا الخصوص ونفت فيه أي قيمة قانونية للوعد المذكور، وندد النواب بسياسة بريطانيا وعنجهية رئيسة حكومتها، داعين لضرورة تقديم بريطانيا اعتذاراً للشعب الفلسطيني عن كل المآسي التي ترتبت على وعد "بلفور" بعد مائة سنة على صدوره، وأوصى النواب بضرورة أن يسن المجلس التشريعي قانون يعتبر وعد "بلفور" جريمة دولية، ويجرم التعاطي مع هذا الوعد المشؤوم على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، "البرلمان" تابعت الجلسة وأعدت فيما يلي تقريراً مفصلاً على وقائعهما:

### انعدام قانونية وعد بلفور

وأشار التقرير إلى أن الاتفاقيات والمواثيق الدولية كافة تؤكد على بطلان وعد بلفور وانعدام مشروعيته وبطلانه من الناحية القانونية للأسباب التالية:

1. صدر الوعد في عام 1917، أي في وقت لم يكن لبريطانيا فيه أي صلة قانونية بفلسطين.
2. الوعد أعطى فلسطين لمجموعة لا تملك أي صفة أو حق في تسلمها أو استيطانها أو احتلالها.
3. الوعد يعد باطلاً قانوناً فهو تصرف من لا يملك لمن لا يستحق.
4. الوعد يتناقض مع المادة العشرين من ميثاق عصبة الأمم.
5. كما يتناقض الوعد مع المادة الخامسة من صك الانتداب التي تلزم الدولة المنتدبة بحماية فلسطين من فقدان أي جزء من أراضيها أو تأجيرها.
6. الوعد باطل لأنه تعاقد مع الصهيونية لطرده شعب فلسطين ومنح أرضها لمجرمين من العصابات الصهيونية.

### المسؤولية القانونية لبريطانيا

إلى ذلك أشار التقرير لضرورة أن تتحمل الحكومات البريطانية المتعاقبة مسؤولية الجريمة التاريخية العظمى التي ارتكبتها بحق الفلسطينيين، وهذا يتطلب من بريطانيا اعتذاراً وتعويضاً صحيحاً وعملياً من خلال عودة اللاجئين.

وجاء في التقرير أن الالتزام الناشئ عن وعد بلفور لم يعد ناشئاً عن الوعد ذاته، إنما يستمد من خلال تعهد المملكة المتحدة بالالتزام به وهو ما يؤكد مسؤولية بريطانيا القانونية، وشدد التقرير على أن إجراءات الانتداب البريطاني كانت خرقاً لميثاق عصبة الأمم المتحدة وأن التقسيم كان

الدولية للحكومة البريطانية. وأكد أن الحقوق لن تسقط بالتقدم ولن يضيع حق وراءه مطالب، مطالباً السلطة الفلسطينية بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال وإطلاق يد المقاومة في الضفة الغربية للدفاع عن الشعب والوطن، كما طالب وزراء الخارجية للدول العربية والإسلامية كافة بسحب سفراء دولهم من العاصمة البريطانية رداً على جريمتهم النكراء بحق القضية الفلسطينية. وأبرق "بحر" بالشكر لكل من أدان هذا الوعد المشؤوم ووقف بجانب عدالة قضيتنا، وخص بالذكر الوفد البريطاني الذي وصل إلى بيت لحم مشياً على الأقدام من بريطانيا وقدّم الاعتذار عن وعد بلفور المشؤوم.

### تقرير اللجنة القانونية

من ناحيته تلا رئيس اللجنة القانونية بالتشريعي النائب محمد فرج الغول تقرير لجنة موضحةً أنه يأتي في إطار الوقوف على الأبعاد القانونية لمرور مائة عام على وعد بلفور المشؤوم.

### صدمة عالمية

وأشار "الغول" إلى أن الوعد المشؤوم شكّل صدمة للفلسطينيين وللعالمين العربي والإسلامي؛ وكان السبب الأساسي لتهميمهم من مدنهم وقراهم عام 1948 وهو ما عرف لاحقاً بالنكبة؛ منهجاً أن "بلفور" خلق مشكلة لا تزال تشعل صراعاً في الشرق الأوسط وتخلق زعزعة في دول مختلفة.

وندد بتصريحات رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي القاضية باعتزام بلادها بالاحتفال بالذكرى المئوية لصدور وعد بلفور؛ وفخرها بالدور الذي لعبته بريطانيا في إقامة دولة إسرائيل.

بدوره افتتح أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الجلسة بتحميله الاحتلال المسؤولية الكاملة عن اغتيال الأنفاق والإنقاذ الذين ارتقوا مؤخراً جراء استهداف الاحتلال لنفق للمقاومة مطالباً بالرد على هذه الجريمة النكراء في المكان والزمان المناسبين.

وأشار لتزامن هذا العدوان مع الذكرى المائة لوعد بلفور المشؤوم الذي منح بموجبه من لا يملك لمن لا يستحق حيث منحت الحكومة البريطانية أرض فلسطين للصهيونية العالمية لإقامة وطن قومي لهم فيها بدعوى باطلة مفادها أنها أرض بلا شعب ويجب أن تكون لشعب بلا أرض.

### انحياز أعمى

وقال "بحر": إن إصرار رئيسة الحكومة البريطانية تيريزا ماي على عدم الاعتذار عن وعد بلادها لهو جريمة كبرى تضاف إلى جرائم بريطانيا، وإن افتخارها بهذا الوعد ووصفه بالإنجاز التاريخي يمثل امتداداً طبيعياً لسياسة العنجهية والوقاحة البريطانية تجاه العالم العربي والإسلامي الأمر الذي يستوجب وقفه صادقة من قادة وشعوب الأمة العربية والإسلامية بتحمل مسؤوليةاتهم التاريخية والدينية والقومية والتصدي لدولة الاحتلال ومناصرة القضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية.

### إرهاب دولي

ووصف "بحر" الانحياز البريطاني لدولة الاحتلال بأنه ليس طارئاً ولا عابراً، معتبراً الوعد المشؤوم بأنه إرهاب دولة وجريمة إنسانية تستوجب الملاحقة والمساءلة

## النواب: نوصي

تجاوزاً لصلاحيات الأمم المتحدة وأن وعد بلفور لا يمثل أي سند قانوني يُعتمد عليه.

### النتائج والآثار القانونية المترتبة على وعد بلفور

1. وعد بلفور جريمة تستوجب الملاحقة القانونية، ولا تسقط بالتقدم، خاصة وأن آثارها لا زالت مستمرة ولا زال الشعب الفلسطيني يعاني منها إلى اليوم.
2. إن وعد بلفور لا يستند إلى أي شرعية قانونية لأنه مجرد وعد سياسي كتبه الصهاينة أنفسهم ولا يعطيهم أي شرعية قانونية.
3. نؤكد على أن الغرب وبريطانيا على وجه الخصوص يتحملون مسؤولية أخلاقية وقانونية عن كل النكبات والمجازر التي حلت بشعبنا بتبنيهم إقامة الكيان الصهيوني وتسهيل احتلاله لأرضنا ومقدساتنا، بما يخالف قوانين وأعراف المجتمع الدولي.

## بمناسبة مئوية وعد "بلفور"

## عبنا عن الكارثة السياسية والإنسانية التي تسببت بها

**القول:** بريطانيا تتحمل كل التبعات الناشئة عن هذا الوعد المشؤوم وهي مطالبة بإزالة كافة الآثار المترتبة عليه



## يسن قانون يعتبر وعد "بلفور" جريمة دولية

لإحاطتهم بما آلت إليه أوضاع الفلسطينيين. 9. ندعو الوزارات المختصة والمعنية لتسلط الضوء على الدور البريطاني في تسهيل وصول العصابات الصهيونية لفلسطين ومساعدتها على الاستيطان وسلب الأراضي.

باعتبار وعد بلفور جريمة دولية وتجريم التعاطي مع هذا الوعد على المستويات الدولية والإقليمية والفلسطينية، وتشكيل هيئة وطنية لمتابعة ورصد الجهات التي تروج للوعد لملاحقتها قضائياً ودبلوماسياً والضغط على الحكومة البريطانية للاعتذار عن الوعد والإقرار بمسؤوليتها التاريخية والقانونية عنه.

6. ندعو الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج إلى التمسك بخيار المقاومة بكافة الوسائل التي يملكها وعدم التساوق مع المخططات الصهيونية الرامية إلى التطبيع.

7. ندعو إلى الشروع في تدشين حملة دولية واسعة لفضح الآثار الكارثية التي خلفها وعد بلفور.

8. ندعو لتوجيه رسائل لكل الجهات والشخصيات الدولية المؤثرة وإلى وسائل الإعلام الغربية

جريمة دولية ارتكبتها بريطانيا بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

2. بريطانيا مطالبة بإعادة النظر في العلاقة الاستراتيجية بينها وبين دولة الاحتلال الصهيوني، وعليها تحمل مسؤولية إنهاء الاحتلال الصهيوني، وتعويض كل من تضرر من وعد بلفور المشؤوم.

3. ندعو السلطة التنفيذية إلى التحرك الجدي لإقامة الدعاوى القضائية بحق بريطانيا ومطالبتها بالتعويض عن الآثار المدمرة التي سببتها للشعب الفلسطيني طيلة المئة عام المنصرمة.

4. التوجه للجمعية العمومية للأمم المتحدة، واستصدار قرار يلزم جميع الأطراف لأجل تشكيل محكمة خاصة لمعاقبة الحكومة البريطانية على وعد بلفور.

5. سن قانون خاص عن المجلس التشريعي

4. ضرورة أن تُحاسِب بريطانيا على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، ويجب أن تعترف بمسؤوليتها القانونية تجاه شعبنا.

5. إن وعد بلفور يُعبرُ عن حالة الانحدار السحيق في القيم الإنسانية للقوى الغربية المعادية، والتي عملت بكل ما تملك من قوة لانتزاع وطن من أهله، بقوة السلاح لصالح عصابات جاءت من دول مختلفة.

6. ضرورة إعادة المهجرين الفلسطينيين إلى ديارهم، حيث تنص اتفاقية جنيف الرابعة على عدم جواز استيطان الإقليم المحتل بسكان آخرين غير سكانه الأصليين.

## التوصيات

وخلص التقرير إلى التوصيات التالية:  
1. الحكومة البريطانية تتحمل كل التبعات الناشئة عن هذا الوعد المشؤوم وهو عبارة عن

مداخلات  
النواب

ص 6-7

# مداخلات

إجراءات المصالحة، ولا شك أن الانقسام والخلافات العربية والإسلامية أحبطت مقاومة المشروع الصهيوني، مطالباً بإنهاء الانقسام وإصلاح العلاقات بين الدول العربية والإسلامية للتفرغ لمحاربة المشروع الصهيوني.

## جريمة القرن

إلى ذلك نوه النائب مشير المصري أننا نقف



اليوم أمام جريمة القرن وقضية العصر التي لا تنسأها البشرية ولا تنسأها الشعوب الحرة، ولم يمحوها التاريخ، مؤكداً أنها جريمة معمدة بالمجازر والمذابح واغتصاب الأرض، ومشدداً أن شعبنا لن يخضع لما فرض عليه من قوى الاستعمار.

وأكد "المصري" أن بريطانيا ستدفع ثمن وعدها، وإن تقادم الزمن لن يغير من حضارة التاريخ ولن يزيّف وعي الأجيال، ومهما طال الاحتلال فلن يملك العدو أي حق تاريخي في أرض فلسطين.

وأشار إلى أن طريق المقاومة والثورة هو كفيل بتبديد الوعد وانتهاء الاحتلال، والمنهج الذي سلكه شعبنا على مدار تاريخه منذ ثورة البراق حتى انتفاضة القدس هو المنهج السليم، فالطريق التاريخي لشعبنا هو الثورة وما دونه عبث.

وقال: "إن طريق الوحدة على خطى الثوابت وتحقيق الشراكة الوطنية هو الكفيل بتطلعات شعبنا وإنجاز مشروع التحرير".

## تحدي سافر

من ناحيتها نددت النائب جميلة الشنطي بتصريحات رئيسة وزراء بريطانيا التي تفاخرت فيها بالوعد ودور بلادها في إقامة الكيان،



إلى مخاطبة الرأي العام العالمي والأجنبي لعرض الرواية العربية الحقيقية وتعرية الرواية الإسرائيلية الكاذبة أمام العالم.

وشدد على أن دول الاستعمار تتحمل المسؤولية الأكبر بزراعة ورعاية الكيان الغاصب، داعياً لتكثيف الضغوط الشعبية من أجل حمل واجبار بريطانيا على الاعتذار عن الجريمة التاريخية والتوقف عن دعم وحماية الكيان الصهيوني، داعياً وزارة التربية والتعليم لممارسة مهامها التوعوية نحو مخاطر وتداعيات الوعد المشؤوم.

## ما زال الجرح ينزف

أما النائب عن كتلة فتح البرلمانية إبراهيم المصدر فقد أكد أنه وعلى الرغم من مضي



مائة سنة على وعد بلفور فإنه ما زال الجرح الفلسطيني ينزف، مشيراً إلى أن الخلفية التاريخية لوعد بلفور تركزت على خرافات نشرت حول العالم ولا يوجد لها أساس في الواقع.

وأشار إلى أن البحوث العلمية والتاريخية التي أجرتها جهات متعددة منها بعض الجمعيات التبشيرية أثبتت أن الاحتلال واليهود بشكل عام كانوا عابري سبيل في مرحلة من مراحل تاريخ فلسطين ولم يملكو يوماً الحق في هذه الأرض المقدسة.

ولفت النائب "المصدر" إلى أن وعد بلفور هو نتاج اتفاقية سايكس بيكو الذي قسم المنطقة لدويلات ووضع الكيان في قلب الأمة العربية لنهب ثروتها، مندداً بدور بريطانيا المخزي في تجسيد الوعد وإقامة الجامعة العبرية وفرض اللغة العبرية في فلسطين وإنشاء النظم الإدارية للدولة اليهودية التي أعلنت عام 1948. وقال: "إن قوتنا تكمن في وحدتنا واتمام

مشدداً على أن الجريمة مازالت قائمة وأن "بلفور" قد ساهم بشكل مباشر في نكبة شعبنا واقتلعه من أرضه.

واستنكر تصريحات رئيسة وزراء بريطانيا والتي عبرت عن افتخارها بالوعد، لافتاً إلى أن بريطانيا خدعت العرب جميعاً بوعد وهمية ومارست على الأرض إجراءات قمعية كانت تدرك أنها ستؤدي إلى نتائج كارثية على أرض فلسطين، وذلك بتشجيعها اليهود على الهجرة لفلسطين.

وندد باتفاقية أوسلو التي أكدت على الاعتراف بالكيان الصهيوني ووصفها بأنها امتداد للوعد المشؤوم، مشدداً على ضرورة الوصول إلى جميع المنابر الدولية لمحاكمة بريطانيا التي أعطت ما لا تملك لمن لا يستحق، وختم حديثه بالقول: "نأمل أن يتم توحيد المرجعيات ومواصلة مقاومتنا للاحتلال في كافة المنابر الدولية المتاحة والسبل المتوفرة على أرض فلسطين".

## وعد مشؤوم

أما النائب عن كتلة فتح البرلمانية أشرف جمعة فقد أكد في مداخلة تعليقا على التقرير



أنه علينا أن نستذكر هذه الذكرى المشؤمة لتظل حافزاً لأبناء شعبنا الفلسطيني للدفاع عن الأرض والهوية والانسان، مطالباً حكومة بريطانيا أن تتحمل المسؤولية التاريخية والقانونية والأخلاقية والإنسانية على ما قامت به من وعد مشؤوم لليهود.

واقترح النائب جمعة على المجلس التشريعي البدء بسن قانون خاص يصدر عن المجلس التشريعي بتجريم هذا الوعد المشؤوم بجانب تجريم الحكومة المسؤولية عن هذا الوعد، وهي حكومة بريطانيا وتجرّم كل الأشخاص المساهمين في الوعد والمشاركة فيه سواء كانوا أحياء أو أموات ومعالجة كل الآثار التي نتجت عنه، ومن ثم طرح القانون على البرلمان الدولي ومناقشته تمهيداً لإقراره ليصبح قانون دولي.

## ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة

بدوره أكد النائب يوسف الشرافي أن بريطانيا تتحمل المسؤولية الكاملة عن "بلفور" وكل ما ترتب عليه، واصفاً تصريحات رئيسة وزراء بريطانيا التي أعلنت عن فخرها بمثوية هذا الوعد المشؤوم بالجريمة الكبرى، مشيراً إلى أن هذا التصريح يدل على مضي تلك الدولة في دعم ومساندة الاحتلال الإسرائيلي. وأكد أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، داعياً

## مفسدون في الأرض

بدوره لفت النائب محمود الزهار إلى أن



وعد بلفور جاء في إطار السياسة التاريخية للتخلص من اليهود في أوروبا، مشدداً على أن اليهود تعرضوا للعديد من حالات الطرد من فرنسا وروسيا ودول أوروبا نظراً لفسادهم وفسادهم للمجتمعات التي كانوا يعيشون فيها، مؤكداً أن الوطن الحقيقي لليهود هو تلك البلدان التي كانوا يقيمون فيها وخوانها بفسادهم.

وأشار إلى أن وجود حق تاريخي لليهود في فلسطين هو كذبة وافتراء أكدتها سياسة مؤتمر بازل، مشدداً على ضرورة تحميل الأمم المتحدة مسؤولية الكوارث السياسية والإنسانية التي أصابت الشعب الفلسطيني نتيجة وعد "بلفور"، مجدداً دعوته لجميع الدول العربية والإسلامية وغيرها من البلدان للمبادرة بقطع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي نظراً لأنه قوة احتلال.

## النكبة مستمرة

من ناحيته قال النائب الثاني لرئيس



المجلس التشريعي حسن خريشة في مداخلة هاتفية: "أنه في كل عام نذكر العالم بالمسؤولية التاريخية والأخلاقية والقانونية عن نكبتنا المستمرة والمتواصلة ولكن دون جدوى".

وطالب "خريشة" فصائل العمل الوطني والإسلامي ومكونات شعبنا ومؤسساته بالعمل الحقيقي لمقاومة المحتل ودمره حتى نستطيع أن نلغي وعد بلفور ونتأججه،

# النواب



الاستمرار في تجاهل تفعيل السلطة التشريعية سيشكل كارثة حقيقية للمصالحة الوطنية". ودعا النائب "أبو شمالة" لعقد جلسة للمجلس التشريعي تبحث أولوية تفعيل السلطة التشريعية التي من المفترض أن يركز عليها قانون الانتخابات، وأيضا كل ما له علاقة بمتابعة إجراءات منح الحكومة الثقة، والانطلاق بنوايا صادقة وصافية نحو لملمة شتاتنا الفلسطيني وبعد ذلك نطالب العرب والمسلمين للوقوف معنا ومساندتنا حتى نستطيع الوقوف في وجه أعدائنا.

## عدة سرملانية

أما النائب سالم سلامة فقد اعتبر الوعد بمثابة

حليفة جيدة لهم غير أنه سرعان ما تبين أنها تريد تقسيم العالم العربي لإضعافه، وتشثيت مقدراته، ومازالت بعض الزعامات العربية الرسمية تعتمد في سياستها على وعود أمريكا وبريطانيا وأهمن بأنها تحافظ على الحقوق العربية وهذه السياسة ضيعت الأمة وفلسطين قبل مائة سنة ومازالت قائمة للأسف".

واستنكر "الحية" اتفاقية اوسلو ووصفها بأنها كانت أسوأ من وعد بلفور حيث أعطت 78% من أرض فلسطين للاحتلال الصهيوني، داعياً لإعادة النظر بسياساتنا التي اعتمدها منذ مئة عام. ودعا لإعادة الاعتبار للسلطة التشريعية، ولمشروعنا الوطني، منتقداً تسليط الضوء على تمكين السلطة التنفيذية وتناسي السلطة التشريعية التي يجب أن تكون هي الراعية للسلطة التنفيذية وليس العكس.

## تشريعي فاعل

أما النائب إسماعيل الأشقر وفي آخر مداخلة



للنواب على تقرير اللجنة القانونية فقد أعرب عن اعتقاده بضرورة تفعيل المجلس التشريعي، ودعوته للانعقاد بشكل كامل بحضور كل النواب والكتل والقوائم ليمنح الثقة للحكومة القادمة حتى تكون مسؤولة أمامه، وحتى يتمكن التشريعي من ممارسة مهامه الرقابية والتشريعية.

وأكد "الأشقر" على كل ما جاء في مداخلات النواب الخاصة بضرورة اعتراف بريطانيا بخطيئتها الكبرى وتقديم الاعتذار للشعب الفلسطيني مع ما يترتب على هذا الاعتذار من حقوق سياسية ومعنوية، وداعياً السلطة الفلسطينية لتغيير أدواتها في التعامل مع القضايا الوطنية المهمة والمصيرية.



جريمة القرن العشرين لأنه منح فلسطين للمفسدين في الأرض، منوهاً إلى أن الجريمة اشتركت فيها دول الحلفاء التي زودت الصهاينة بالسلح والمال، واعطاء الإعلان من حكومة بريطانيا وتنفيذه هو للتخلص من المفسدين في الأرض وهم اليهود وتحقيق أهداف أخرى منها زرع غدة سرملانية وسط العالم العربي الإسلامي.

وأشار "سلامة" أن الصراع على الأرض المقدسة هو صراع ديني الغلبة فيه للطائفة الأصلاح، وشدد أن الغرب يريدون لبلادنا العربية أن تكون بمثابة سوقاً لأسلحتهم التي ينجونها في مصانعهم من أجل اشعال الحروب بيننا. وأكد أن صناعة الكيان كانت بهدف تفتيت العالم العربي والإسلامي واطعافه ولضمان وجود قاعدة عسكرية متقدمة ومتطورة مغروسة وسط العالم العربي، مطالباً كل أحرار العالم بمقاطعة بريطانيا حتى تعذر لشعبنا وتفر بمسؤولياتها التاريخية والقانونية عن هذه الجريمة.

ودعا لاستمرار بالجهاد المقدس ضد الكيان، والاستمرار في تنفيذ بنود اتفاق القاهرة 2011 لقطع الطريق على المتربصين.

## شريعة الغاب

بدوره شدد النائب خليل الحية على أن الأثار السياسية الناتجة عن وعد بلفور أخطر بكثير من الأثار القانونية والأسوأ أن الوعد يكرس سياسة وشريعة الغاب، القوي يأكل الضعيف، وهذا الوعد المشؤوم أسس لكل قوي أن يتصرف بحقوق الضعفاء دون رادع وهذه السياسة مازالت قائمة، مؤكداً أن احتفال بريطانيا بعد مائة عام على الوعد دليل على أن سياسة الأقوياء مازالت موجودة من خلال المنظمات الدولية التي شكلتها القوي الكبرى.

وقال: "لقد أوهمت بريطانيا القيادات العربية بأنه



وشدد "أبو دقة" على أن رفض بريطانيا تقديم الاعتذار عن وعدها المشؤوم هو بمثابة التهرب من المسؤولية السياسية والاجتماعية والانسانية المترتبة عن هذا الاعتذار، مطالباً بريطانيا بتغليب المصلحة الإنسانية وعدم الالتفات لمصلحة الكيان، مضيفاً أن شعبنا مصرّ على اعتذار بريطانيا وما يترتب عليه من تعويضات وحقوق سياسية.

## أثار كارثية

من طرفه شدد النائب عن كتلة فتح البرلمانية



ماجد أبو شمالة أن وعد بلفور ترتب عليه أثاراً كارثية تمثلت بتشريد شعبنا واحتلال أرضنا، مضيفاً بأنه ليس هناك فلسطيني لا يشكل له الوعد مأساة حقيقية، مستنكراً ما أقدمت عليه رئاسة وزراء بريطانيا من الاحتفال بمئوية وعدها المشؤوم.

وتابع أبو شمالة: "لا يمكن أن تشعر بريطانيا بالعار لو كانت هناك ردود فعل لا تستطيع احتمالها لكن ادراكها أن واقعنا العربي والإسلامي في أسوأ حالاته وجالياتنا ومنظماتنا في أوروبا وبريطانيا أيضاً لم تجد المساندة والدعم الذي يؤهلها لتقول لرئيسية وزراء بريطانيا كفى لقد تجاوزت كل الحدود عليك الشعور بالعار في انشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين". وأوضح أن الرد الأمثل على وعد بلفور وعلى كل المؤامرات التي تحاك ضد شعبنا الفلسطيني هو الاستمرار في المصالحة الوطنية، ولكن هذه المصالحة لا يمكن أن تسير في اتجاه واحد فالسلطة تتكون من ثلاث سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وأن الأوان لتفعيل المجلس التشريعي الذي يمكن أن يخلق التوازن الحقيقي المطلوب على المستوى الفلسطيني، وأن

واصفة هذه التصريحات بأنها تحدي سافر لمشاعر العرب والمسلمين، وداعية جميع الجهات إلى عدم انتظار الاعتذار من بريطانيا لأنه لم يحدث على مدار مائة سنة.

وأشارت "الشنطي" إلى أن بريطانيا تتحمل المسؤولية الكاملة عمّ لحق بشعبنا من أذى عبر مئة عام، مؤكدة أنه وعد باطل حضارياً، وقانونياً، وأخلاقياً، وهروب بريطانيا من الاعتذار هو تنصل من قرارها الاجرامي وما نتج عنه من تشريد لشعبنا بأكمله.

وشددت على ضرورة إقامة دعاوى قانونية في المحاكم المختصة واستنهاض الضمير العالمي لنصرة الحق الفلسطيني، وقالت: "الحق لا يسترد إلا بالقوة، ويجب أن يعتمد شعبنا على جهده وطاقاته وابداعاته، ودعم المقاومة والوقوف جنبها وهي السبيل الوحيد لاسترداد حقوقنا".

## تقديم ممنهج

بدوره وصف النائب يونس الأسطل ما جرى



القضية الفلسطينية بالتقديم الممنهج، مستشهداً بانتزاع القضية من بعدها العالم إلى العربي والإسلامي، ثم اقتصارها على البعد الوطني وأختزلها بإنشاء منظمة التحرير، ومن ثم اسنادها اليوم لسلطة حكم ذاتي هزيلة، ومعقباً على ذلك كله بأن القوى الاستعمارية تريد تقزيم القضية وانهاؤها.

وأشار "الأسطل" إلى أن مرور مائة سنة على احتلال فلسطين، أمر يدعو للنهوض والمسير نحو القمة المتمثلة بالحرية والاستقلال والانتعاق من الاحتلال، مشدداً أن وعد بلفور جاء ليؤسس إلى وعد الأخرى والذي سيريح العالم من بغي بني صهيون لأنهم مفسدون في الأرض، منوهاً إلى أن أهل فلسطيني سيكون لهم شرف القضاء على الصهاينة وراحة العالم من شرورهم وبغيهم.

## التهرب من المسؤولية

من ناحيته فقد أعرب النائب يونس أبو دقة عن اعتقاده بأن بريطانيا عمدت لوعد بلفور بهدف غرس كيان معادي في قلب الأمة العربية والعالم الإسلامي لأجل أضعاف الأمة وسلب مقدراتها، مؤكداً أن "بلفور" تسبب بتشريد شعبنا عن أرض الأجداد وجعل الذاكرة الفلسطينية مسكونة بالوعد المشؤوم، مندداً بمفاخرة الحكومات البريطانية بدورها في إنشاء الكيان الصهيوني، ومعتبراً ذلك استهتاراً بقدرة العرب والمسلمين سواء من الناحية السياسية أو العسكرية أو صناعة الأحداث.